

الكلام في معرض الاضافة من حيث انه معرض لها في المركب منها في خبر
ان لا يكون العالم غير الصانع لعدم جواز عقل الانفكاك ولا عينه للتغاير
بحسب الجود والعتيق وقال صاحب الموافقات اعلم ان قولهم لا هو
ولا غير مما استبعد الجود فانه اثبات للواسطة وقال صاحب
المقاصد ما حاصله وانجور على ان الغيرية تقيض هو بمعنى ان الشيء النسبة
الى الشيء ان صدق انه هو فغيره والا فغيره وما ذهبوا اليه من ان الجزء
بالنسبة الى الكل والصفة بالنسبة الى الموصوف لا يحسنه ولا غير
ليس محقول لكونه ارتفاعا للمقيضين واعتدلا لامام الرازي في
اصطلاح وتزاع لقطي وقال صاحب المقاصد وهو فاسد
لان منهم من يطول اثبات ذلك بالدليل فقال لو كان الجزء غير الكل
لكان غير يقينه لان العشرة مثلا اسم لجميع الأفراد بتناول كل فرد مع
اعتباره فلو كان الواحد غير العشرة لصار غير نفسه لانه منها وان لو كان
بذوئه وبطلانه ظاهر لان معايرة الشيء الى الشيء لنفسه لا تقتضي قطعا
لكل من اجزائه حتى يلزم معايرته لنفسه وقال السيد وهذا الاعتقاد
ليس بحسن لانهم ذكروا ذلك في الانقادات المتعلقة بذات الله تعالى
وصفاته فكيف يكون امره لفظيا محضاً بجزء الاصطلاح وقال صاحب
المواقف والحق ان مرادهم انه لا هو غير الموصوف ولا غير الموصوف كما يجب ان يكون
في محل وطام يكونوا قائلين بالوجود الذي لم يصحرا يكون التغاير في الذهب
والاقتدار في الخارج نعم المصروف هو الاقتران من وجه والاختلاف من وجه وقال صاحب
المقاصد وهو فاسد لان الكلام في الاجزاء والصفات غير الموصوف كالمحل من الصفات
من زيد والعلم بالذات والقدرة مع الذات ونحو ذلك مما لا يتصور ان يكون له وجود
وهوية وقال السيد كلامه في اجزاء غير محتملة وهي باودية المحلات كالعالم
والقادر والمريد ولما اثنوا صفات موجودة قديمة زائدة على ذاته

فان

تعالى انهم كونه القدم صفة لغيره تعالى وكون الصفا مستلذا الى الذات اما بالاثبات
فيلزم التسلسل بطورها واما بالاجاب فيستبانها انما تكون بحاجة الى حلة اذا كانت
مغايرة للذات وقال صاحب المقاصد فان قيل صفات الوجود غير موجودات
فكيف يتمتع اسنادها اليها بطريق الاختيار فتمتن للاجواب قلت اعلم الاختراع الى
المؤثر عندنا المذموم لا الامكان صفات الوجود كانت متفترقة الى ذات لا تكون اثره
وانما يتمتع عددا كونه من لوازم الذات وليكن ما في هذه المقدمة على ذلك كقولك فانه يفتقد
ويما يرد عليك انما الله اعلم اشرك الذين اهل العلم اختلفوا في صفات الصفات
الاستغراق هي امور موجودة في الخارج بوجودها وجود المادى وتكون غير تعيينه في حكمة
بذاتها الاستناد وجودها اليه وقال الحكيم هو عالم بذاته قادر على معنى ما يرتب على
ذات وصفته يرتب على ذات فقط ومحمول على الصفات حصولها بتابعها للذات قال
السيد وعلى هذا يكون للذات والصفات متحالة في الحقيقة متغايرة بالاختيار والعموم
اقول الظاهر من كلام الحكيم ان الصفات تتأخر بزيادة تحت الذات وصحة المصروف
معاً ولهذا صح به ان يسيان في الهميات والنجاة فعلى عين قدرته وهي عين الحقيقة
ومعومها وليس للاختلاف الا في اضافاتها وهي عين محيل الذات والمعموم ولو كان لذاته
اعتبار متحالة بها في الحقيقة متغايرة معها على المصروف لما صح قولهم انه واحد من
جميع الوجود وهذا توجه الاخر ارض عليه بان يلزم ان لا يكون للمحل على الذات فاذن لانه
بمترته قولنا الذات ذات والعدوت قدح ولزم قيام العلم بنفسه لانه معبود العالم
وطا في العالم وقال صاحب المقاصد فان قيل ينبغي في علمه لزوم المحالات التغاير
بحسب المصروف لا الزيادة بحسب الوجود وعلى مثل الكاتب والفتاحك يبيد وما يحتاج الى
البيان من اتحاد الذات وعلم لزوم كون الكناية هو التحريك قلب الالهام فيما
يحل على الذات بالمؤثر بل فيما يحل على الاستغراق فافاد ان كانت نفس الذات لزم
المحالات فان قيل انما لزم لوم تغاير بحسب الاضمار وان اختلف بحسب الوجود بان
كون الذات من حيث التعلق بالمعلومات عطا والبقية ذات قادرا بل قدرة وحسب